الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الثلاثاء
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

الرئيس: السيد تشيرينغ (بوتان)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/50/SR.26
5 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

تنظيم الأعمال

١ - الرئيس: لفت النظر الى الوثيقة A/C.3/50/L.13/Rev.1 التي تتضمن التعديلات المدخلة على تنظيم أعمال اللجنة التي تم الاتفاق بشأنها في جلستها الخامسة والعشرين. وأردف قائلا إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية سينظران، على وجه الخصوص، في تقرير الأمين العام عن الدمج المقترح بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، (UNIFEM) (A/50/747-E/1995/126) وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٩، وذلك قبل تقديمه الى اللجنة. وبناء على ذلك، اقترح إبقاء البند ١٠٧ من جدول الأعمال مفتوحا كي تتمكن اللجنة من اتخاذ إجراء بشأن التقرير قبل تعليق الدورة في كانون الأول/ديسمبر، في حين تختتم المناقشة العامة للبند المذكور يوم الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢ - السيدة آلفاريز (الجمهورية الدومينيكية): أشارت الى أن الوثيقة موضوع الحديث هي مذكرة من الأمانة العامة؛ وأنه حدث تقاعس في الامتثال للقرار ١٦٠/٤٩، الذي يطلب من الأمين العام صراحة تقديم تقرير عن الدمج المقترح.

٣ - الرئيس: قال إن الأمانة العامة ستحيط علما بهذه الملاحظة وتواصل متابعة الأمر.

٤ - وأردف قائلا إنه يعتبر أن اللجنة قد وافقت على التعديلات المدخلة على تنظيم الأعمال.

٥ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (تابع) (A/50/744؛ A/CONF.177/20 و Add.1)

٦ - السيدة مونجيلا (الأمينة العامة المساعدة والأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة): قدمت البندين فقالت إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ قد أكد من جديد الصلة بين النهوض بالمرأة والتقدم في المجتمع ككل؛ وإن مسائل المرأة هي ليست مشاغل المرأة فحسب بل هي مسائل المجتمع أيضا. فقد اشترك في ذاك المؤتمر مجموعة واسعة من العناصر التي أسهمت بتقديم خبرات ومعارف متباينة، مما ضمن شموليته. وأردفت قائلة إن إعلان ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20 و Add.1) هو وثيقة عالمية تمثل آمال المرأة وتوقعاتها ومطامحها في القرن الحادي والعشرين. فهو يحدد الاستراتيجيات لتمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والقضاء على التمييز ضدها. فالكلمتان الرئيسيتان في بيجين كانتا العمل والمحاسبة عليه.

٧ - ووفقا لذلك، لا بد الآن من ترجمة الالتزامات المدرجة في منهاج العمل الى أفعال. ولا بد من الاستمرار في الزخم الناجم عن المؤتمر. فأي تأخير في تنفيذ منهاج العمل سيعني زيادة عدد النساء اللواتي يمتن أثناء الولادة، وارتفاع نسبة الأمية بين النساء، والإمعان في ممارسة العنف والتمييز ضدهن. وعدم توفر الموارد ينبغي ألا يكون عذرا للإخفاق في معالجة مسائل المرأة، وبالنظر الى أن اتخاذ القرارات ما برح مجالا يسوده الرجال الذين يجدون أحيانا أنه من الصعب تقدير هموم النساء، لا بد للنساء أنفسهن من أن يقدن الحملة. وأعربت عن اقتناعها الشديد بأن الحكومات التي حضرت مؤتمر بيجين وأقرت منهاج العمل بتوافق الآراء والبالغ عددها ١٨٩ حكومة، ستتدبر الموارد والإرادة السياسية اللازمة لتنفيذه.

٨ - وأضافت قائلة إن متابعة المؤتمر تتطلب من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العمل على مختلف الأصعدة وبمختلف الصفات. أما الأمم المتحدة فهي عنصر حساس لتنفيذ العملية. فقد سهلت المنظمة منذ إنشائها التحول العالمي في جدول أعمال المرأة، فكسرت بذلك الصمت الذي كان مطبقا على الكثير من المسائل النسائية التي كانت تعتبر محرمة في المناقشات العامة. فبدون منظمة الأمم المتحدة لم يكن في الإمكان اعتماد صكوك مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويتعين عليها خلال السنوات الخمسين التالية العمل على تحقيق القرارات المتخذة في المؤتمر. ولا بد من تعزيز الهيئات التي تعالج مسائل المرأة، مثل لجنة مركز المرأة، كي تتمكن من رصد إدراج منظور الجنسين في جميع أنشطة المنظمة بشكل أكثر فعالية. ولا بد للأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتخصصة، من أن توسع وصولها الى النساء على مستوى القواعد الشعبية، بالاستناد الى روح التعاون التي اتسمت بها العملية التحضيرية.

٩ - وتابعت كلامها قائلة إنه يجب عدم الافتراض بأن الهياكل والمواقف ستتغير تلقائيا نتيجة لانعقاد المؤتمر. فهذه التغيرات ما هي إلا تنفيذ برنامج العمل كلا وتفصيلا. والنساء العاملات في الأمم المتحدة لا يختلفن عن غيرهن من نساء العالم. فهن يتعرضن أحيانا للمضايقة الجنسية والتمييز وعدم المساواة في المعاملة. وكما هي الحال الآن، فإن معظم النساء عاملات في حين أن متخذي القرارات هم الرجال. فالحاجة تدعو الى اتخاذ خطوات جريئة لخلق أمم متحدة جديدة أفضل، منظمة تكون قدوة للحكومات والعالم ويعمل فيها الرجال والنساء سوية كشركاء متساوين.

١٠ - السيد ديساي (وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/50/744)، فقال إن الأمين العام قد أكد في المقدمة طابع الشمول واتساع النطاق الذي تتصف به المرحلة التحضيرية التي أسفرت عن اعتماد المؤتمر إعلان ومنهاج العمل الذي يضم مجموعة كبيرة من المسائل ويحظى بتأييد متباين لكنه متين. لقد كان مؤتمر بيجين مؤتمر الالتزامات وسيكون من شأن الدعم الواسع لمنهاج العمل التعبير عن تلك الالتزامات بسياسات وتدابير ملموسة. والحاجة تدعو الى اتخاذ اجراءات فورية، إن كان المقصود إحراز تقدم حقيقي حتى نهاية هذا القرن، ولا سيما في المجالات الإثني عشر الحساسة (المرجع ذاته، الفقرة ١٦).

١١ - وأضاف قائلا إنه في حين أن الحكومات تتحمل المسؤولية الأولى عن تأدية الالتزامات المقطوعة في بيجين، فإن منهاج العمل يتضمن توصيات موجهة الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي يتعين عليها أداء دورها بتقديم الدعم العملي للمتابعة على الصعيد القطري. وقد دعا الأمين العام في تقريره الى وحدة جديدة في الهدف والعمل في المنظومة ككل. كما اتخذت لجنة التنسيق الإدارية فعلا خطوات هامة لضمان متابعة حسنة التنسيق لمؤتمر بيجين وغيره من المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا. وفي نية الأمين العام أن يقترح على لجنة التنسيق الإدارية إنشاء قوة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن تمكين المرأة والنهوض بها. وعلى الصعيد الحكومي الدولي، لا بد لمختلف الهيئات التي تتخذ القرارات من التوفيق بين أعمالها لوضع إطار محسن للتعاون الدولي بشأن مسائل الجنسين.

١٢ - وقد لخص الأمين العام في تقريره، ردا على التوصيات الموجهة اليه على وجه التحديد (المرجع ذاته، الفقرة ٥٦) الترتيبات المتعلقة باقتراح تعيين مستشار في مكتبه يعنى بمسائل الجنسين. وسيضمن تبيان بعد الجنسين في الخطة المتوسطة الأجل القادمة تماما كما سيواصل جهوده لتحسين مركز المرأة في المنظمة وفقا لخطة العمل الاستراتيجية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠). وسيكون من شأن اقتراح إنشاء مجلس رفيع المستوى يعنى بالنهوض بالمرأة الإسهام بشكل ملموس في تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية. واختتم كلامه قائلا إن الأمين العام قد أكد في تقريره أهمية استمرار المنظمات غير الحكومية في المشاركة في تنفيذ منهاج العمل.

١٣ - السيدة ادواردس (جزر مارشال): قالت إنه في حين أن الألف عام الجديد يبشر بنجاح ملموس للمرأة، لا بد من تخصيص المجتمع الدولي موارد جديدة اضافية، إن كان لأهداف منهاج العمل أن تتحقق. أما حكومة جزر مارشال، فهي تنتهج سياسة وطنية للمرأة متولدة عن استراتيجيات نيروبي التطلعية التي اتخذت قبل عشر سنوات. فمنذ ذلك الحين، عقدت حلقات عمل بمشاركة النساء المحليات كما أدمج في تلك السياسة عدد من مجالات الاهتمام الحساسة، بما فيها التعليم والصحة ودعم مبادرات العمل النسائية. والأهداف الرئيسية هي تعزيز شعبة شؤون المرأة في وزارة الخدمات الاجتماعية؛ وإنشاء نقطة اتصال في كل وزارة تتولى تنفيذ السياسة الوطنية للمرأة؛ وتنظيم تدريب لمراعاة الجنسين على جميع مستويات الحكومة؛ وانتاج بيانات محددة الجنس عن طريق مكتب التخطيط والاحصاءات؛ وإشراك الشابات في وضع السياسات؛ ومواصلة تثقيف السكان للتصدي لارتفاع معدل النمو السكاني.

١٤ - وأضافت قائلة إن النمو الاقتصادي - وهو شرط مسبق للتحسينات المستديمة في التطور الإنساني - لا بد أن يصاحبه توزيع منصف. كما لا بد من دمج مسائل الجنسين في برامج التنمية الاقتصادية بغية زيادة مشاركة المرأة. ولا بد من التغلب على التفاوت في التعليم بقصد تمكين المرأة من الحصول على مؤهلات منتجة والتحكم بالمكاسب الناجمة عن عملها، وذلك لصالح العائلة والمجتمع والتطوير الوطني.

١٥ - وأعلنت أن العقبات الرئيسية في طريق تقدم المرأة في بلدها هي ارتفاع معدل الخصوبة وارتفاع معدل الوفيات بين الرضع والأطفال. وأردفت قائلة إن جزر مارشال ما برحت تكافح للتغلب على آثار برنامج

اختبار الأسلحة النووية الذي يجري هناك، والذي غضت الطرف عن الأمم المتحدة ذاتيا. فقد تسبب الإشعاع الذي يتعرض له السكان والإشعاع المتخلف في البيئة ومحاصيل الأغذية في مشاكل صحية وبيئية عديدة، يعجز بلدها عن حلها.

١٦ - ولما كان الإشعاع يحدث أضرارا كبيرة في الجهاز التناسلي، فقد أصيبت النساء في جميع أرجاء البلد بمشاكل عند الولادة وما يصاحب ذلك من أمراض. وأعلنت عن محاولة حكومتها تعبئة قواها للتصدي لواقع جديد مرعب: وهو أن سبب الوفاة الأول بالنسبة للنساء في جزر مارشال هو سرطان الجهاز التناسلي. فعلى الرغم من عدم كفاية مستوى الرعاية الصحية المتوفرة للحوامل، هناك بلا شك صلة بين إحصاءات السرطان الجديدة والإشعاع الذي يتعرضن له. وتعاني النساء في جزر مارشال من حوادث مؤلمة من جراء المواليد المشوهين والمواليد والموتى وحالات الإجهاض. وهذا مثال على حلقة الدمار التي يسببها الإشعاع النووي الذي يعيق النماء أيضا. واستدركت قائلة إن بلدها يستطيع تحسين صحة المرأة وحالتها الاجمالية عن طريق التعليم والبرامج التي تستطيع المرأة من خلالها الإسهام في التنمية البشرية المستديمة.

١٧ - السيدة آلفاريز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إنه لا بد للجنة من اتخاذ قرار بشأن الدمج المقترح بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) قبل أن تنجز نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال؛ وإن وفدها قد وزع فعلا على أعضاء اللجنة النص الذي يتضمن وجهات نظره، فضلا عن نسخ من البيان الذي أدلت به الجمهورية الدومينيكية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكل هذه المعلومات الأساسية هي على صلة بالقرار الذي يتعين على اللجنة اتخاذه بهذا الشأن.

١٨ - وأضافت قائلة إن حكومتها مقتنعة بأن العمليات الإدارية والمالية للأمم المتحدة تحتاج الى استعراض عام وإعادة تشكيل. ومع ذلك، ينبغي أن يكون الإصلاح المؤسسي المقترح لجميع هيئات الأمم المتحدة التي تعالج النهوض بالمرأة جزءا لا يتجزأ من الإصلاح العام لمنظومة الأمم المتحدة، بالنظر الى أن لكل منها ولاية لمعالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومسائل بناء السلام. وقد ناقش المشتركون في محفل يتعلق بمستقبل الأمم المتحدة نظمته لجنة التنسيق الإدارية في آذار/مارس ١٩٩٥ إصلاح الأمم المتحدة وقدموا توصيات بهذا الشأن. فأشاروا الى أنه لا بد من معالجة مسائل أساسية، تتضمن الإصلاحات الرئيسية، وأن الاضطلاع بعمل بهذا النطاق لا بد وأن يتم بطريقة ديمقراطية شفافة، وباشتراك الدول جمعاء. كما أكدوا الخطر في اعتماد نهج إزاء الإصلاح غير مناسبة كلية إن لم تكن خطرة، وإنشاء مؤسسات بموجبها.

١٩ - وتابعت كلامها قائلة إن مشاكل المنظمة هي سياسية فنية في الدرجة الأولى، ولا يمكن حلها بإصلاحات تقتصر الى حد كبير على نهج إداري وزرع آلي لأساليب نموذجية ونهج مؤسسية تطابق المشاريع عبر الوطنية أو الحكومات الوطنية. وقد أكد ذاك المحفل أن الأمم المتحدة فريدة من نوعها وأنه في حين تدعو الحاجة بكل تأكيد الى تحسين الإدارة وفعالية التكلفة، لا بد للإصلاح من أن يتناول أيضا مسائل أوسع

نطاقا تتصل بأدوار وأهداف المنظمة، التي لا يمكن تقييم أدائها الكلي على أساس تحليل فائدة التكلفة. كما أكد المحفل أن المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الميثاق يجب أن تكون نقطة مرجعية أساسية بالنسبة للإصلاحات الضرورية التي لا بد من تعزيزها كسند لمواجهة الإغراء الذي تشعر به بضعة دول كبرى مرارا بأن تكون "قيمة" على العالم سياسيا واقتصاديا.

٢٠ - وأعربت عن انزعاج وفدها الشديد للطريقة التي اختارتها الأمانة العامة في معالجة الدمج المقترح بين INSTRAW و UNIFEM. وأردفت قائلة إن عدم توفر الشفافية والتجاهل الكامل للولايات الممنوحة من الدول الأعضاء في مختلف القرارات يثيران قلقا عميقا لدى عدد من البلدان النامية. فالأمانة العامة هيئة دولية يتعين عليها، بهذه الصفة، أن تخدم المنظمة. ولذلك لا بد لها من أن تكون تحت إرشاد الحكومات ومراقبتها الجماعية، ولا بد من حمايتها من ضغوط من طرف واحد من حكومات تقصد السيطرة على أمانات المنظمات الدولية بل وإدارتها.

٢١ - ولفتت النظر إلى مقال بعنوان "نجاح الأمم المتحدة نجاحا باهرا"، كان قد ظهر في عدد ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ من مجلة تايم ويستند إلى مقابلة أجريت مع الأمين العام. فأعربت عن رغبة وفدها في الإشارة إلى أن القرارات التي تؤثر على هيكل العمل في هيئات الأمم المتحدة يجب ألا تتخذ بدون معلومات دقيقة، وذلك دون تحليل الأسباب الكامنة وراء الرغبة التي أعرب عنها الأمين العام في نقل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) إلى نيويورك أو الاستفسار عن مصدر المعلومات المضللة المقدمة إليه عن هذا المعهد. وأردفت قائلة إن هذه الطريقة هي لسوء الحظ الطريقة التي ما برحت تُعالج بها جميع البنود المتعلقة بالنهوض بالمرأة في الأمم المتحدة. وهذا غير مقبول بموجب الميثاق، الذي يعتبر الأمين العام مسؤولا أمام الدول الأعضاء عن إدارة المنظمة بشكل سليم وتنفيذ برامجها. فمبادراته الإدارية محدودة بالولايات الممنوحة له من الدول الأعضاء وبالموارد المتاحة له لتنفيذ تلك الولايات. وقد أثبت المقال لسوء الحظ بشكل لا لبس فيه أن مسألة النهوض بالمرأة لا تعالج معالجة صحيحة، لعدة أسباب. وليس في وسع النساء أن يسمحن بذلك.

٢٢ - السيدة آلماو (نيوزيلندا): تكلمت باسم استراليا وكندا أيضا، فقالت إنه من المخيب للآمال حقا أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في الميثاق - ألا وهو المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل - لا يتجلى مطلقا في كيان الأمانة العامة. ومن المؤسف ألا يتحقق الهدف الذي حدد له عام ١٩٩٠ لتحسين تمثيل المرأة في الأمانة العامة حتى عام ١٩٩٥. وفي حين أن الهدف الإجمالي المتمثل بنسبة ٣٥ في المائة قد تحقق تقريبا، فإن المنظمة بعيدة كل البعد عن هدف ملء المرأة ٢٥ في المائة من الوظائف العليا. فما برحت النساء يتجمعن بكثافة في الوظائف الدنيا، ويتلاشين تقريبا مع ارتفاع الدرجة والمرتبة.

٢٣ - وأضافت قائلة إنه لا بد من اتباع نهج الإطار العام لتخطيط وإدارة الموارد البشرية إزاء التمثيل المنصف للمرأة في الأمانة العامة. ونظرا لعدم التمكن من بلوغ أهداف عام ١٩٩٠، يتعين على الأمانة العامة والدول الأعضاء، على حد سواء، مضاعفة جهودهما لضمان بلوغ الأهداف الهامة الأخرى من أجل النهوض

بالمـــرأة. والتنفيـــذ الكامـــل العاجل لخطة العمل الاستراتيجية لتحسين حال المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠) هو أمر جوهري لتحقيق الهدف الإجمالي للمساواة بين الجنسين المحدد في منهاج عمل بيجين، ولا سيما على مستوى الفئة الفنية وما فوقها.

٢٤ - وأعربت عن ترحيبها بجهود الأمين العام لدمج خطة العمل الاستراتيجية في مفهوم الإدارة الجديدة الذي يجري وضعه الآن من أجل المنظمة. وأردفت قائلة إنه لا بد من معالجة عدم التوازن بين الجنسين في الأمانة العامة كجزء من استراتيجية أوسع لإدارة الموارد البشرية. كما أن ضمان ظروف المساواة يتطلب بذل جهود منسقة عاجلة، بما في ذلك وضع سياسات لإزالة جميع العوائق التي تواجهها المرأة، وإرساء سياسات مناسبة من أجل تطوير المرأة وظيفيا، وإيجاد ممارسات عمل منصفة وبيئة عمل منصفة.

٢٥ - وأفضل النتائج إنما تتحقق عندما يتحمل موظفون في وحدات تنظيمية محددة المسؤولية عن النهوض بالمرأة في الأمانة العامة، مباشرة. وأعربت عن ترحيب وفدها بإدراج عناصر في برامج التدريب معدة لتوعية المدراء بشأن مسائل الجنسين وعن الحاجة إلى إدخال منظور الجنسين في جميع جوانب العمل. وأشارت إلى المبادرة لإنشاء وتنفيذ نظم التناوب المخطط حسب الفئات المهنية، وشجعت الأمانة العامة على الاستمرار في التحقيق في ترتيبات العمل المرنة التي تراعي المسؤوليات العائلية. وأعربت عن ترحيب استراليا وكندا ونيوزيلندا بأعمال اللجنة التوجيهية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة وبالمناقشات التي جرت مؤخرا في لجنة التنسيق الإدارية، وبخاصة بالبيان الذي اعتمدته والذي يؤكد التزام الرؤساء التنفيذيين بضمان أن يكون النهوض بالمرأة من أولويات السياسة ضمن مؤسسات النظام الموحد. كما ينبغي أن تبقى مسألة المرأة في الأمانة العامة بندا تنظر فيه لجنة التنسيق الإدارية.

٢٦ - وأعربت أيضا عن ترحيب وفدها بمختلف المبادرات التي اضطلعت بها الأمانة العامة في العام الماضي، بيد أنها أكدت أن المهمة ما برحت ضخمة وأنه لا بد من الاضطلاع بمبادرات عاجلة. ومع ثنائها على التدابير المتخذة لمعالجة المضايقة الجنسية في مكان العمل، حثت على أن يتضمن أي استعراض للسياسات والإجراءات في هذا المجال دراسة أيضا لنظم الانتصاف في المظالم.

٢٧ - وتابعت كلامها قائلة إن إدخال سياسة تكافؤ الفرص في العمل إنما يكمل الجهود التي تبذلها الأمانة العامة حاليا لإيجاد اتجاه واضح في السياسات بشأن الممارسات المتعلقة بشؤون الموظفين. وأكدت أخيرا أن المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء لمساعدة الأمم المتحدة على النجاح في هذه المهمة، وأنه ينبغي لها ترشيح نساء بمؤهلات مناسبة لشغل المناصب في المنظمة، ولا سيما على مستوى الفئة الفنية والإدارة العليا.

٢٨ - السيدة ميسدووا (الجزائر): قالت إنه في حين تحتفل المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها، فإن ٧٠ في المائة تقريبا من الذين يعيشون في فقر مطلق في العالم هم من النساء؛ وإن كثيرات منهـــن ما برحن يكافحن ضد الجوع وسوء التغذية؛ كما أن معدل الأمية بين النساء لا يزال أعلى من معدلها بين

الرجال؛ وكثيرات من النساء لا يحصلن على الرعاية الصحية، الأساسية جدا. فكفاح المرأة في سبيل المساواة يتصل بشكل لا انفصام فيه بكفاح الرجل، ولا يمكن قيام مجتمع متوازن بدون مشاركة كاملة من المرأة.

٢٩ - وأضافت قائلة إن المرأة الجزائرية ما برحت تشترك في جميع المراحل الهامة من تاريخ البلد؛ وإن التدابير التي تتخذها حكومتها يُقصد بها إنشاء مكان للمرأة الجزائرية في المجتمع وتحسين حالها. ومن هذه التدابير توفير التعليم الإلزامي المجاني للجميع، وإقامة نظام رعاية صحية لحماية النساء والأطفال، وضمان الحصول على العمل بأجرة متساوية وبدون تمييز، وهي جميعها تتصل بعملية التحديث الجارية في جميع نواحي المجتمع الجزائري. والمرأة الجزائرية تدرك خطورة الكفاح الدائر في بلدها: في سبيل إقامة دولة ديمقراطية منفتحة تعزز مركز المرأة واشتراكها الفعلي في التنمية. ووفقا لذلك، بذلت الجزائر ما بوسعها لضمان نجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي هو من معالم الجهود المبذولة لضمان مستقبل أفضل لجميع النساء وللمجتمع بوجه عام.

٣٠ - السيدة سوبيراتس (اسبانيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي ووفود استونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، فقالت إن إعلان ومنهاج عمل بيجين يشكل معلما على الطريق إلى المساواة، والتزاما سياسيا بتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام حتى عام ٢٠٠٠، في آن واحد. فالمساواة في اتخاذ القرارات جوهرية لتعزيز الديمقراطية كما قطع التزام بجعل منظور الجنسين معيارا لجميع السياسات.

٣١ - وأضافت قائلة إن تنفيذ منهاج العمل هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الحكومات، التي يتعين عليها اتخاذ الخطوات لتحقيق المساواة بين الجنسين وإدخال منظور الجنسين في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وينبغي أن يكون أول أعمالها وضع استراتيجيات شاملة في إطار زمني مناسب وتشجيع المنظمات غير الحكومية على الإسهام فيها. كما ينبغي للحكومات أن تضمن إنشاء آلية وطنية أو جعلها أكثر كفاءة كي تشمل منظور المساواة بين الجنسين في جميع مجالات السياسات، في حين يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تؤدي دورها عن طريق تنظيم شبكات الدعم.

٣٢ - وقد تقرر ضمن الاتحاد الأوروبي، أن يرصد مجلس الوزراء تنفيذ منهاج العمل سنويا. كما أعدت لجنة أوروبا خطة عمل جديدة بشأن تكافؤ الفرص للرجل والمرأة؛ واعتمد البرلمان الأوروبي قرارات محددة نتيجة انعقاد مؤتمر بيجين، كما تُنظَّم حلقة دراسية في مدريد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في إطار المناقشات العادية بشأن مسائل المساواة في الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وتابعت كلامها قائلة إن تنفيذ منهاج العمل يتطلب التزاما سياسيا بضمان الموارد من أجل تمكين المرأة وطنيا ودوليا، كما يتضمن إدراج منظور الجنسين في السياسات والميزانيات البرنامجية. وقد يكون

من الضروري أيضا تعبئة الموارد من القطاع الخاص، إلى جانب الدعم من المؤسسات الإنمائية والجهات المانحة الثنائية.

٣٤ - كما ينبغي تنسيق المتابعة لمؤتمر بيجين مع نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فالتحدي هو كيفية ضمان مراعاة منهاج العمل في أنشطة الأمم المتحدة الحالية مثل خطة للتنمية. وهناك أيضا حاجة إلى استعراض الاستراتيجيات وأساليب العمل لدى أجهزة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة؛ ولا بد للإنشاء المزمع لمنصب مستشار الأمين العام لضمان تنفيذ السياسات المتعلقة بالجنسين في جميع أنحاء المنظومة من أن يسهم في تحقيق هذا الغرض.

٣٥ - وسيشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، إلى جانب لجنة مركز المرأة، آلية حكومية دولية بثلاث مستويات تقوم بالدور الرئيسي في تنفيذ منهاج العمل ضمن منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجنة مركز المرأة أن تعد برنامج عمل من أجل الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ بقصد استعراض مجالات الأولوية التي تثير الاهتمام الواردة في منهاج العمل، ومساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد الحالات التي لم تنجح فيها الجهود المبذولة لتحقيق التكامل. كما تسهم اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عملية المتابعة من خلال التقارير المقدمة من الدول الأطراف.

٣٦ - وإحدى المهام الرئيسية لشعبة النهوض بالمرأة هي تقديم الخدمات الفنية إلى لجنة مركز المرأة. وكنتيجة لمؤتمر بيجين، تدعو الحاجة إلى استعراض الموارد المخصصة للشعبة في ميزانية الأمم المتحدة العادية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المحددة في منهاج العمل.

٣٧ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على دور الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة لدعم الإجراءات والاستراتيجيات لتنفيذ منهاج العمل. فقد أنشأ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRAW) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) منذ البدء أنشطة هامة للبحث والتدريب فيما يتعلق بحال المرأة، وفي وسعهما القيام بدور هام في دعم تنفيذ منهاج العمل. كما أن للمؤسسات المالية الدولية دورا يتعين عليها القيام به، كما ينبغي لها استعراض السياسات والإجراءات وملاك الموظفين لديها لضمان إدخال منظور الجنسين كاملا بحيث تفيد الاستثمارات والبرامج المرأة وتسهم في التنمية المستديمة.

٣٨ - وأشارت إلى البند ١٠٧ من جدول الأعمال، فقالت إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بالحاجة إلى تنفيذ الدول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بقصد تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة، وإنه لذلك يدعو إلى التنفيذ الكامل لأحكام منهاج العمل التي تتعلق بالاتفاقية المذكورة. وأعربت أيضا عن تأييد الاتحاد الأوروبي العملية التي بدأتها لجنة مركز المرأة من أجل صياغة بروتوكول اختياري للاتفاقية المذكورة بشأن الحق في تقديم الالتماسات.

٣٩ - واختتمت كلامها قائله إنه ينبغي الاستمرار في معالجة مسألة العنف المرتكب ضد المرأة على وجه الاستعجال؛ وإن الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة صك هام، وإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الانسان عن العنف المرتكب ضد المرأة، ويؤيد أعمالها.

٤٠ - السيد ويسا (مصر): قال إن الحكومة المصرية قد بدأت في وضع السياسات اللازمة لتنفيذ توصيات بيجين؛ وإن النساء المصريات قد أحرزن تقدما هاما خلال القرن العشرين ويشتركن حاليا بشكل ملموس في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهناك توافق عام في الآراء في المجتمع المصري بشأن فعالية أدوار المرأة وأهمية مشاركتها الكاملة في جميع المجالات. وأردف قائلا إن مصر قد قامت بدور هام في تطور الحضارة وإنها قادرة على التكيف مع المجتمع الحديث. إذ أنه ليس في الإمكان إقامة مجتمع ديناميكي دون مساهمة المرأة، ومن الواضح أن المجتمع المصري يدعم حركة المرأة المصرية كما يدعم مشاركتها الفعالة اجتماعيا واقتصاديا.

٤١ - وأضاف قائلا إن مصر ستواجه عددا من التحديات في القرن الحادي والعشرين، أولها التعليم. فهناك ثغرة بين المستويات التعليمية الموجودة في مصر وتلك الموجودة في البلدان المتقدمة، سيكون لها أثر خطير، إذا ما استمر وجودها، في قدرة مصر على الاستمرار في التقدم الحضاري. ويُقترح معالجة هذه المشكلة على مستويين: مستوى نوعي، يتضمن تعديل المناهج الدراسية والتوفيق بين المستوى التعليمي للطلاب المصريين والمستوى التعليمي لطلاب البلدان المتقدمة، ومستوى كمي، يتضمن محو الأمية، وبخاصة بين النساء. وتعلق الحركة النسائية أهمية كبرى على رفع مستوى تعليم النساء ومحو الأمية بينهن.

٤٢ - والتحدي الثاني هو التحدي المتمثل في الحضارة المصرية، وينبغي أن تكون الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة تعزيز النهج المستنير ودعمه. والتحدي الثالث هو تحد اقتصادي: فهناك ثغرة هائلة بين مصر والبلدان المتقدمة اقتصاديا. وللمرأة دور هام عليها القيام به للتصدي لهذا التحدي. فينبغي توسيع مشاركة المرأة في التنمية على جميع المستويات، كما ينبغي أن تصبح كل امرأة مستقلة اقتصاديا.

٤٣ - واستطرد قائلا إنه من شأن المؤسسات والسياسات الديمقراطية المتينة تأكيد دور المرأة في إرساء أسس الديمقراطية في البيت عن طريق تعليم الأطفال المبكر. ومن شأن مشاركة المرأة الكاملة في المجتمع على كل صعيد القضاء على التحامل. وأعلن عن اقتراح مصر إعداد دراسات مفصلة بشأن خطط التصدي للتحديات التي تواجهها مصر والمرأة المصرية.

٤٤ - واختتم كلامه قائلا إن المستقبل يبشر بالخير بالنسبة للحركة النسائية في مصر، بالنظر الى كون المجتمع بوجه الإجمال داعما لها، ومدركا لأهمية مساهمة المرأة في التنمية؛ وإن التعاون الدولي عامل هام للنهوض بالمرأة وتحقيق المبادئ التي اتفق عليها في مؤتمرات فيينا والقاهرة وكوبنهاغن.

٤٥ - السيدة نفيسة (ماليزيا): تكلمت بشأن البند ١٠٧ من جدول الأعمال، فقالت إن "تأنيث الفقر" المشار إليه في منهاج العمل هو حقيقة تتطلب اهتماما فوريا، بالنظر الى أن النساء يشكلن ٧٠ بالمائة من الناس الذين يعيشون دون حد الفقر المطلق البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة. ففقر المرأة هو فقر المجتمع بمجموعه والتعليم هو ذو أهمية كبرى لمعالجة هذه المسألة: وتعليم المرأة هو استثمار ضروري للاستمرار في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين أن توفير فرص التعليم للمرأة والرجل يضمن إمكانية تحقيق قدرات الفرد الكامنة. فالنساء المتعلمات المثقفات تتحسن فرص حصولهن على العمل والدخل والرعاية الصحية والغذاء. وأعلنت أن عدد الإناث اللواتي يتابعن تعليمهن بعد الحلقة الثانوية هو أكبر من عدد الذكور، بيد أن الحاجة تدعو الى بذل الجهود الرامية الى توسيع فرص التدريب المهني للنساء، على النطاق العالمي.

٤٦ - وأضافت قائلة إن الصحة مؤشر هام على حال المرأة ومركزها، وإن هناك حاجة الى قوانين لحماية العاملات اللواتي يمكن أن يعرض عملهن صحتهن للخطر. وأعلنت أن الحياة المتوقعة للنساء في ماليزيا قد ازدادت مع تحسن معدل الوفيات بين الأمهات والرضع تحسنا ملموسا.

٤٧ - بيد أن النساء هن أكثر الناس ضعفا في خضم المنازعات العرقية والدينية والأهلية، فهن لسن معرضات لخطر القتل أو الإصابة فقط بل معرضات أيضا للاغتصاب والمعاملة السيئة والإرغام على البغاء. وفي الأماكن التي غدا فيها الاغتصاب سلاحا من أسلحة الحرب، كما هو الحال في البوسنة والهرسك، يتعين على المجتمع الدولي ضمان مقاضاة مرتكبي هذه الأفعال.

٤٨ - وأعلنت عن وجود تركيز خاص في ماليزيا على دمج المرأة في التنمية من خلال السياسة الوطنية للمرأة التي اعتمدت في عام ١٩٨٩. فهناك خطة عمل ترمي الى إشراك المرأة في اتخاذ القرارات، وضمان حقوقهن في الصحة والتعليم والرخاء الاجتماعي، وإزالة العقبات القانونية وضمـــان وصولهن الى التطور، ولا سيما في مجال العلم والتكنولوجيا. وما برحت الجهود تبذل بقصد زيادة اشتراك المرأة في الشؤون الاقتصادية، كي يتسنى لها المشاطرة في فوائد التنمية. وأعلنت أن دستور ماليزيا قد ضمن للمرأة حقوقها السياسية منذ أمد بعيد.

٤٩ - وتابعت كلامها قائلة إن تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لن يكون بنفس القدر من الفعالية بدون تعاون وسائط الإعلام الجماهيري، التي في وسعها إبراز محنة المرأة وكذلك مساهمتها في المجتمع.

٥٠ - وأعلنت عن عدم موافقة حكومتها على إنشاء آليات مؤسسية جديدة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، بيد أنها تقترح أن يركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الجوانب العملية في حين تركز شعبة النهوض بالمرأة على مسائل السياسات. واختتمت كلامها بالإعراب عن أمل حكومتها في أن يتم التوصل الى توافق في الآراء في هذا الشأن.

٥١ - السيدة كابا (كوت ديفوار): قالت إن مؤتمر بيجين يمثل أول فرصة للمرأة كي تبحث في مؤتمر دولي مسائل مثل عمل المرأة غير المأجور، والمساواة في حقوق الوراثة، والاعتراف بأن حقوق الإنجاب هي من حقوق الإنسان، واعتبار العنف المرتكب ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان. بيد أن هذا المؤتمر لن يكون ناجحا حقا ما لم تتخذ الإجراءات على جميع المستويات لتنفيذ توصياته. وأعلنت أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر في كوت ديفوار قد مُنحت ولاية جديدة للإشراف على التنفيذ، وأن خطة عمل وطنية هي الآن قيد الإعداد. وأن المنظمات النسائية تتعزز وتتأهب للعمل.

٥٢ - وأضافت قائله إنه يبدو أن الفتور قد انتاب المنظمات الدولية، كما يبدو أن بعضها قد انسحب فعلا من الاتفاقات. فقيود الميزانية هي أول ما أثر في الإدارات المعنية بالنهوض بالمرأة. فبعد انعقاد مؤتمر بيجين مباشرة، ألغيت ثماني وظائف في إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تمويل إدماج المرأة في التنمية، كما قررت هيئة أخرى تخفيض ميزانيتها المخصصة للنهوض بالمرأة بمقدار ٢٥ بالمائة. وعلاوة على ذلك، فإن المرأتين الوحيدتين اللتين تحتلان منصب وكيل أمين عام في أمانة الأمم المتحدة هن على وشك إنهاء عقديهما وليس هناك ما يضمن لها مناصب أخرى بنفس المرتبة. ويتبين من دراسة مناصب النساء في الأمانة العامة أن الرجال لا يزالون يشغلون جميع الوظائف الرئيسية، وأن ترقية النساء الى المناصب العليا لا يزال أمنية ومقدسة. إذ أنه من غير الممكن مطلقا ألا يكون هناك مرشحات يتمتعن بالمؤهلات المناسبة لهذه الوظائف.

٥٣ - وفي حين أن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين، ليس في وسع البلدان النامية، ولا سيما في افريقيا، الوفاء بتعهداتها بدون دعم المجتمع الدولي. فقد كان من شأن الركود الاقتصادي وتضاؤل الموارد الخارجية إعاقة الأنشطة الإنمائية لمعظم البلدان الافريقية، بما فيها أنشطة النهوض بالمرأة.

٥٤ - ومن تحليل مجالات الاهتمام الحساسة الإثني عشر في برنامج العمل، (A/CONF.177/20، المرفق الثاني، الفقرة ٤٤)، يتبين أن للوكالات دورا رئيسيا تقوم به، وأنها تحتاج الى مساهمات كبيرة كي تقوم بمهامها. كما لوحظ تدهور في ميزانيات البرامج الإنمائية؛ فوصلت المعونة الإنمائية الرسمية (ODA) أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٩٣. كما تحتاج الهياكل في الأمانة العامة واللجان الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ منهاج العمل الى موارد إضافية، بيد أنه لم يطرأ على الموقف أي تغيير حتى الآن.

٥٥ - ومما يشجع أن البنك الدولي قد التزم في مؤتمر بيجين بدعم برامج تعليم المرأة وتعزيزها اقتصاديا في البلدان الفقيرة. فينبغي للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى أن تحذو حذوه وتسهل حصول المرأة على القروض ووصولها الى الهياكل الاقتصادية، وذلك لعكس الاتجاه المتمثل في تأنيث الفقر. ففي بيجين، قُطعت تعهدات جدية لتعزيز المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بيد أنه بدون توفر الإرادة السياسية الحقيقية والموارد اللازمة، من المحتمل أن تصاب الأحوال المعيشية لملايين النسوة في العالم بالركود بل بالتقهقر.

٥٦ - السيد آلبين (المكسيك): تكلم بشأن البند ١٠٧ من جدول الأعمال، فقال إنه رغم وجود عقبات أمام النهوض بالمرأة، فقد أوجدت أدوات للتحليل وللنقاش وللعمل منهجية ونظرية محسنة منذ انعقاد مؤتمر المكسيك في عام ١٩٧٥. كما يقدم إعلان ومنهاج عمل بيجين إطارا من أجل العمل على جميع المستويات ويتضمن التزامات من جانب الحكومات وإشارات الى الكيفية التي يمكن بها لمختلف قطاعات المجتمع أن تتضافر في جهودها.

٥٧ - وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لطرح النهج المقيدة جانبا ووضع سياسات شاملة تمكن المرأة من الحصول على الفرص والموارد، وقد تجلى في منهاج العمل استعداد الحكومات لإعطاء وجهة جديدة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإعادة توزيع الموارد. فدعم منظومة الأمم المتحدة والتعاون الدولي حيوي لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في بيجين، ولو أن الحاجة تدعو الى النظر بعناية في التعديلات المقرر إدخالها لضمان استطاعة الآليات القائمة القيام بهذه المهمة بكفاءة. كما تدعو الحاجة الى تعزيز لجنة مركز المرأة في حين يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تأدية دوره التنسيقي. ومن الأهمية بمكان نشر المعلومات عن مؤتمر بيجين كي يتسنى لجميع أفراد المجتمع المعنيين الاشتراك في تحقيق أهدافه.

٥٨ - وأعلن أن المكسيك تدرك على الدوام مساهمة المرأة القيمة في الانتاج وفي الحفاظ على الحضارة المكسيكية وفي تقدم الديمقراطية؛ وأن التزام الحكومة المكسيكية يتجلى في خطتها الإنمائية الوطنية التي تتضمن تدابير تضمن للمرأة تكافؤ في الفرص والتعليم والتدريب والعمالة، ويتعين تنفيذها في برنامج المرأة الوطني الذي سيكون بمثابة إطار لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٥٩ - السيدة فنغ كوي (الصين): قالت إن تعزيز التعاون الدولي أساسي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين؛ وإنه ينبغي للمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته المقطوعة في المؤتمر وتعبئة موارد جديدة إضافية من أجل النهوض بالمرأة. وأعلنت أن الحكومة الصينية تدافع أبدا عن المساواة بين الرجل والمرأة، وإنها تعلق أهمية كبيرة على النهوض بالمرأة، كما تلزم نفسها بحماية حقوق المرأة ومصالحها والقضاء على التمييز ضدها. ومن أوجه التقدم التي أحرزت مؤخرا وضع سلسلة من الصكوك القانونية بشأن حماية حقوق المرأة ومصالحها. منها قانون لحماية حقوق المرأة؛ وتعيين النساء في عدد من المناصب الهامة؛ ورفع عدد النساء المستخدمات حتى نسبة ٤٤ بالمائة من عدد العاملين الإجمالي، والمساواة في الأجور مقابل المساواة في العمل؛ وإخراج آلاف النساء من وهدة الفقر؛ ورفع نسبة الملمات بالقراءة والكتابة بين البنات والنساء.

٦٠ - وأضافت قائله إن الحكومة قد وضعت مؤخرا مشروعها لبرنامج النهوض بالمرأة الصينية حتى عام ٢٠٠٠، مما يشكل خطوة هامة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. كما دعت لجنة مجلس الدولة المعنية بعمل النساء والأطفال جميع الحكومات المحلية الى وضع خطط للنهوض بالمرأة ودمج هذه الخطط في برامجها الإنمائية الخاصة بكل منها.

٦١ - كما حددت الحكومة الصينية عددا من الأولويات من أجل تحسين حال المرأة. إذ لا بد من تنمية قدرات المرأة الكامنة ومن زيادة حصولها على العمل؛ وفي أن يتمتع الرجل والمرأة بالمساواة في الأجر مقابل المساواة في العمل، والمساواة في الحماية أثناء العمل وفي الضمان الاجتماعي، كما ينبغي للنساء المشاركة الكلية في البناء الاقتصادي. بيد أن النساء في المناطق غير المتطورة والمجموعات السكانية الأقل حظا في حاجة الى مساعدة خاصة وأفضلية في المعاملة. فلا بد من تحسين حصول المرأة على التعليم، وزيادة عدد البنات المسجلات في المدارس. ولا بد من تحسين المؤسسات الصحية التي ترعى المرأة والطفل وتحسين خدمات الصحة التناسلية التي تقدمها. ولا بد من تحسين القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية حقوق المرأة ومصالحها على الدوام، ومن مقاضاة الذين ينتهكون حقوق المرأة. وينبغي أيضا زيادة عدد النساء اللواتي يشتركن في الشؤون السياسية ويشغلن مناصب حكومية هامة. وأخيرا ينبغي تعزيز الهيئات المعنية بالنهوض بالمرأة وإقامة آليات لرصد ذلك.

٦٢ - وأعلنت في ختام كلمتها عن اتخاذ الحكومة الصينية الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتها، كما أعربت عن استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٦٣ - السيدة شامبو (نائبة المديرة التنفيذية لليونيسيف): قالت إن مؤتمر بيجين كان مؤتمر التزامات، فقد أعلن حوالي ٦٥ حكومة أنها قد اتخذت أو ستتخذ إجراءات محددة لتحسين حال المرأة في بلدانها. كما قطعت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، والمؤسسات المالية الدولية على نفسها التزامات ملموسة.

٦٤ - وأضافت قائله إن الفترة المنطقية للبدء بتنفيذ منهاج عمل بيجين هي في مستهل حياة البنات. وأشارت الى أول المجالات الرئيسية الثلاثة بالنسبة للأولوية في العمل، فأعربت عن اعتقاد اليونيسيف بمساعدة الحكومات على الوصول الى هدف التعليم الأساسي لجميع البنات حتى عام ٢٠٠٠. وأعلنت أن اليونسيف ذاتها ستسعى الى مضاعفة ميزانيتها من أجل التعليم خلال المدة ذاتها.

٦٥ - وأعلنت، فيما يتعلق بصحة المراهقات والنساء، وهو مجال اليونيسيف الرئيسي الثاني، أن اليونيسيف ستتعاون على الوقاية من فيروسات HIV/AIDS في هذا القطاع السكاني. وعلى تجديد الجهود لتخفيض نسبة الوفيات بين الأمهات.

٦٦ - وتابعت كلامها قائلة إن حقوق الأطفال والنساء هي مجال العمل الرئيسي الثالث لليونيسيف؛ وإنها ستواصل تعاونها مع مركز حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتزيد دعمها للجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما أنها ستؤيد في الميدان الجهود المبذولة للوصل بين الدعوة الى اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرامج العمل الوطنية من اجل الطفل وتنفيذ منهاج عمل بيجين.

٦٧ - وأعلنت أن اليونيسيف تعمل نحو تحقيق قدر أكبر من التجاوب بين الجنسين؛ فقد بدأت تستخدم نهج دورة الحياة والمساواة بين الجنسين وإطار تمكين المرأة في تخطيط برامجها؛ وتدرب موظفيها ونظرائهم في برمجة التحليل المتعلق بالجنسين والتوعية بشأنهما؛ كما تستعرض اليونيسيف هيكلها التنظيمي وتوزيع مواردها من أجل دعم تنفيذ منهاج العمل؛ وتعمل جاهدة على إيجاد بيئة عمل متحررة من التمييز القائم على الجنس، وإنشاء نظام رصد لقياس تقدم المرأة من مستوى المجتمعات المحلية فصاعدا. واختتمت كلمتها قائلة إن اليونيسيف باتت تفهم أن تحقيق المساواة بين الجنسين هو أمر رئيسي لتحسين حياة الأطفال وعائلاتهم، وبناء التنمية المستدامة، وإيجاد عالم متحضر في القرن الحادي والعشرين.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٠